المستقبل
بين فكر القوة وقوة الفكر

أولاً: إشكالية «فكر القوة» و«قوة الفكر»:

منذ عدة عقود لم يواجه إنسان البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص إنسان المنطقة العربية ، مشقة معاناة النظر والتفكر فى المصير والمستقبل بالقدر الذى يحدث الآن. لقد تعاظمت درجات «اللايقين» ، واستفحل «الاعتماد على الغير» ، وازداد فعل هذا «الغير» فينا، بحيث انخفض بشدة الدور المؤثر للذات الوطنية فى إدارة الخروج من «قفص» التحديات الساقطة عليها من البيئة المحيطة ، سواء على المستوى الإقليمى (خاصة بعد تداعيات الاستفزاز الشارونى فى المسجد الأقصى – سبتمبر ٢٠٠٠) ، أو على المستوى العالمى (خاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١) ، أو حتى على المستويات القطرية (خاصة فيما يتعلق بالمعوقات المزمنة فى طريق التحالف والتكتل والتكامل من أجل التنمية).

الحاجة إلى فهم كلى:

وبينما تموج الساحة الدولية بتقلبات من الرؤى والأطروحات التى تؤجج الصراعات تارة ، وتدور حولها تارة أخرى ، فإنه تظل هناك حاجة قصوى للتوصل إلى فهم «كلى» holistic لمجمل أوضاع التدهور فى الأداء الإنسانى على مستوياته العالمية والإقليمية والمحلية . تنبع أهمية الفهم الكلى من أمرين أساسيين: يتمثل الأمر الأول فى التشابكات المرئية وغير المرئية لكافة أشكال التدهور على اختلاف تنوعاتها ومستوياتها. من الأمثلة الحية الشاهدة على ذلك ، تلك التداعيات المعقدة لأحداث ١١ سبتمبر (واستخدامها فى توسيع أنشطة الإرهاب والإرهاب المضاد) ، والفساد المالى كظاهرة شبه عولمية تنتشر وتتغلغل فى شتى أنحاء المعمورة ، وكذلك تفاقم الأحادية (أو ضيق الأفق) كأسلوب فى تسيير الأمور ، بدءاً من تدخل القوى الدولية الكبرى فى السياسات الداخلية للبلدان النامية ، ومرورا باذكاء العصبيات والنعرات العرقية والطائفية (والفكرية) ، ووصلا إلى النحر (أو الذبح) العولمى لمفاهيم وأساسيات الإدارة (بتكثيف برامج تسريح العمالة ، وبتشويه ميكانيزمات اختيار القيادات)[1] . وأما الأمر الثانى بخصوص أهمية وجود فهم كلى ، فيتمثل فى التكلفة الهائلة (والمتصاعدة دوما) نتيجة استمرار التفاعل الجزئى (أو التعامل بالقطعة) مع التدهورات الجارية ، ومع انعكاساتها المتسلسلة ، وذلك فى غيبة استيعاب للتشابكات **بين الخلفية والدوافع لهذه التدهورات** ، و– بالطبع – فى غيبة رؤى وتربيطات استيراتيجية للجهود المبذولة في مواجهتها .

(١) م . ر. حامد – محاضرة بعنوان «الأبعاد السياسية للتأثيرات المتبادلة بين العولمة والإدارة» ، المؤتمر السنوي السادس ، كلية الحقوق – جامعة المنصورة – القاهرة (٢٦ – ٢٧ مارس ٢٠٠٢).

النموذج العولمى للعشوءة :

إن أحد المداخل الرئيسية للتوصل إلى «فهم كلى» لأوضاع ومسارت تدهور الأداء الإنسانى عالميا وإقليميا ومحليا ، يكمن – من وجهة نظرنا – فى ضرورة الأنتباه إلى ظاهرة عولمية ، تبدو الأن على درجة ملحوظة من التكشف والوضوح . تتعلق هذه الظاهرة بنمو وازدهار قوى (بضم القاف) ، تتأكد مصالحها فى وجود درجة عالية (وغير عادية) من العشوائية التى يكون من شأنها السماح لهذه القوى بتحقيق منافع خاصة جداً ، على حساب منافع عامة جداً . إنها مصالح تستهدف بيع السلاح ، أو نهب الثروات والأموال ، أو الاستيلاء على الأراضى ، أو الاستحواذ على السلطة ... إلخ . كل ذلك بصرف النظر عن الحقيقة والعدل ، ودون أى اعتبار لأحوال أو مصائر الآخرين (من أفراد أو جماعات أو مؤسسات أو شعوب) . ما يهمنا فى المقام الحالى ليس التعرض لأنانية وشذوذ هذه التوجهات ، ولا استعراض الانعكاسات والكوارث الناتجة عنها، وإنما جذب الانتباه إلى ملامح وديناميكيات النموذج (أو الموديل) العام Universal model ، الذى تنتهجه القوى المشار إليها، من أجل فرض حالة العشوائية، وتكبيرها ، وتفشيها ؛ إذ يعتمد هذا النموذج على ما يلى :

أ – تسريع التحول داخل المنظومات (على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية) من حالة «النظام» إلى حالة «اللانظام» ، وبالتالى إتاحة المزيد من العشوائية التى تعطى الفرص لفرض سلوكيات الأنانية [كما فى قضايا التجارة الدولية والإرهارب (على المستوى العالمى) ، وكما فى قضايا وملفات «البلقان» و«الصراع العربى الإسرائيلى» ، و«العراق» ، و«أفغانستان» و«كوريا الشمالية» (على المستويات الإقليمية) ، وأيضا كما فى قضايا الفتن الطائفية والعرقية ، والفساد ، وخلل الأداء الديمقراطى (على المستويات المحلية)].

ب– عرقلة التنظيم الذاتى Self Organisation الخاص بالارتقاء من حالة العشوائية (أو اللانظام) إلى حالة النظام.

وتمارس هذه العرقلة من خلال تعويق التوجهات التلقائية الهادفة إلى تقليل درجات العشوائية وجمع الشمل وتحسين المنظومية .

جـ– الحفاظ – وبشكل «مقصود» – على حالة العشوائية ، وعلى دوام تواصلها ونموها ، من خلال تسريع التحول من النظام إلى اللانظام (كما جاء فى «أ»)، ومنع التحول المقابل من اللانظام إلى النظام (كما جاء فى «ب») ، وهو الأمر الذى يؤكد أن حالة العشوائية المشار إليها ليست طبيعية ، بل هى مفتعلة، ومصنوعة ضد طبائع الأمور ، مما يدفع إلى نعتها بـ «العشوءة»[1] .

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى : م.. ر. حامد – صناعة العشوائية – مجلة سطور – عدد أكتوبر ٢٠٠٢.

شذوذ فكر القوة :

وهكذا ، يجرى بالفعل تدعيم منظم لحالة العشوائية (أو العشوءة) على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية ، بغرض تكريسها ؛ وذلك من أجل تعضيد الاحتمالات والممكنات الكفيلة بتحقيق مصالح ومنافع خاصة وشاذة ، تظهر – على سبيل المثال – فى تفتيت عديد من البلدان ، والاستيلاء على البترول ، وتمكين أكبر للشركات متعديات الجنسية ، وتوليد قيادات محلية تابعة للرأسمالية العالمية المهيمنة ، وإقصاء ٨٠٪ من سكان الكرة الأرضية (فى الدول المتقدمة والنامية على السواء) من النشاط الاقتصادى[١] ، وطرد الفلسطينيين من ديارهم ، وإيجاد سوق للمبيدات المسرطنة فى الدول النامية[٢] والأقل نموًا ، وحجب إتاحة الأدوية المتطورة للفقراء[٣] ... إلخ . المسألة إذًا إنه توجد قوى عالمية وإقليمية وحلية تزدهر مصالحها فى ظل «العشوءة» .. إنها قوى تعمل بواسطة (ومن أجل) النفوذ المادى الخاص ، ممثلاً فى رؤوس الأموال والعسكرة وامتلاك آليات الخديعة والفتنة والبلطجة ... إلخ.

من هنا ، يتوجب الانتباه إلى أن هذه القوى تبث فكرًا خاصًا بها وبمصالحها، فكرًا يقوى من سطوتها وسيطرتها ، ويضعف الآخرين ويضللهم .. إنه فكر يمكن – إلى حد كبير – وصفه بـ «فكر القوة، والذى يتعاظم فى إمكاناته وفى انعكاساته السلبية والتدميرية على حساب (وضد) المصالح الإنسانية الأشمل مساحة ، والأطيب أثرًا ، والأطول أمدًا ، والتى لا تتأسس أو تتطور إلا من خلال إعمال وازدهار الفكر الإنسانى والمعارف العلمية المنضبطة إنسانيًا [والتى نقصد بها تلك المعارف التى تتولد من بحث علمى ينشط فى إطار أهداف موجهة لخدمة الصالح الإنسانى العام ، وليس لخدمة مقاصد محدودة بمنافع أو احتكارات خاصة[٤] .

التحول المصيرى المطلوب :

ذلك يعنى بروز حاجة إنسانية قصوى للتصدى للعشوءة (أو لفكر القوة) ، وهو الأمر الذى لا يمكن إنجازه بغير جهود فكرية معرفية نضالية مركزة ومتشابكة فى اتجاه إحكام التحول فى تسيير الأمور (محليا وإقليميا ودوليا) من محدودية وأنانية «فكر القوة» إلى رحابه وموضوعية «قوة الفكر» .

---

(١) انظر : «من يرضع حلمة العولمة» فى كتاب «القفز فوق العولمة» – اقرأ – دار المعارف – القاهرة ٢٠٠٣ .

(٢) تجدر الإشارة إلى أن الرأى العام فى مصر قد تابع من قبل تحقيقات صحفية عن انتشار استخدام مبيدات مسرطنة ، وكان من نتيجتها أن تم الحكم بالحبس على صحفيين ، ثم مؤخرا تناولت ساحة القضاء قضية كبرى اتهم فيها بعض قيادات وزارة الزراعة بالمسئولية عن استقدام مبيدات مسرطنة ممنوعة .

(٣) كأحد التداعيات الرئيسية لاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية (إحدى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية . مزيد من التفاصيل يمكن التعرف عليها فى : حقوق الملكية الفكرية – رؤية جنوبية مستقبلية – كراسات مستقبلية – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٢ .

(٤) هنا تجدر الإشارة إلى أن جزءًا كبيرًا من الطاقة البحثية العالمية قد اتجه إلى البيزنس ، أكثر من اتجاهه إلى حل المشكلات الإنسانية . من الأمثلة على ذلك الاهتمام بأدوية اكتئاب الكلاب وعدم الاهتمام بأدوية الدول النامية . هذا يرجع إلى تزايد نفوذ أصحاب رؤوس الأموال (ومستشاريهم) فى توجيه المعرفة . فى هذا الشأن يمكن الرجوع إلى كتاب إدارة المعرفة : رؤية مستقبلية – اقرأ – دار المعارف – القاهرة – ١٩٩٨ .